

استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية**للمصارف****بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة****أ.م.د. صلاح الدين محمد امين الامام*****المستخلص**

هدف البحث الى تحديد دور نظام تصنيف المصارف CAMELS كأحد نظم تقييم اداء المصارف الموحد بعناصره الستة في تحقيق السلامة المالية للمصارف التي أصبحت أحد المواضيع المهمة التي تشغل اهتمام الاكاديميين والمصرفيين على حد سواء في ظل البيئة المصرفية والمالية المعقدة والديناميكية وما تواجهه هذه البيئة من أزمات أثرت وتؤثر على القطاع المالي والمصرفي في الدول المختلفة، وقد اختيرت عينة من المصارف الخاصة في العراق لتحقيق هدف البحث ، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين نتائج تصنيف نظام CAMELS وبين السلامة المالية في المصارف مقيسة بمؤشرات الاداء المالي كما اوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي بتحديد آلية للاشراف والمتابعة للمصارف التي يكون تقييمها ردينا وذلك لغرض المحافظة على سلامة النظام المصرفي .

* الكلية التقنية الادارية / بغداد

المقدمة

يعد وجود نظام مالي ومصرفي سليم وفاعل قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار ، وتسعى الدول جاهدة لتحديث وتعميق وتقوية نظمها المالية والمصرفية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات والمشاكل والأزمات المالية الداخلية والصدمات الخارجية.

وقد اختلفت الإصلاحات التي اعتمدها الدول من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها ولكن أهدافها كانت متحدة في زيادة الاعتماد على آلية السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية والتأكيد على سلامة القطاع المالي والمصرفي وتقوية جوانبه التشريعية والتنظيمية وتحسين مقدره المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات وزيادة المنافسة بين المصارف.

لقد أحتل موضوع السلامة المالية في المصارف أهمية جوهرية في الوقت الحاضر بسبب التحديات والمؤثرات التي أحاطت بالبيئة المصرفية الحالية بكل ما تحمله من قوى واتجاهات جعلت هذه البيئة بيئة تحدي أفرزت العديد من المشاكل والأزمات المالية ما جعل الجهود المالية والدولية تنصب على كيفية تحقيق والمحافظة على السلامة المالية في المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة.

لقد أكدت الأزمة المالية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين والأزمة المالية العالمية في عام 2008 على الترابط بين التنمية الاقتصادية الكلية **Macro Economic Development** وسلامة النظام المالي **Financial System** ، وفي الواقع فإن ضعف المؤسسات المالية والإشراف والرقابة المصرفية غير الكافية ونقص الشفافية كانت هي في قلب الأزمة وهو ما دفع صندوق النقد الدولي **International Monetary Fund (IMF)** لدعم الجهود لمساعدة الدول في تحديد تنفيذ السياسات التي تبني نظم مالية ومصرفية سليمة.

من هذا المنطلق يحاول البحث التعرف على موضوع السلامة المالية في المصارف وكيفية تحقيقه باستخدام أحد النماذج الحديثة وهو **"CAMELS" Rating system** ولتحقيق هدف البحث فقد جاءت محتويات البحث متضمنة أربعة مباحث تطرق المبحث

الأول إلى موضوع السلامة المالية وتناول المبحث الثاني أساسيات نموذج CAMELS وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي فيما إختتم البحث بالمبحث الرابع الذي أشتمل على الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من الحاجة إلى نظام تقويم للمصارف يعطي إشارات واضحة عن حالة المصرف وموقفه المالي من خلال مؤشرات معينة يتم في ضوءها التعرف على مدى احتمالية تعرض المصرف إلى مشاكل وأزمات مالية تؤثر بالتالي على الهدف المهم للسياسة النقدية ألا وهو السلامة المالية، ولهذا فإن النظام المصرفي يحتاج إلى أدوات إنذار تحميه بمجمله من الأزمات والهزات المالية.

ويمكن تحديد مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:-

1. كيف يمكن للبنك المركزي أن يحقق هدف السلامة المالية.
2. هل يمكن اعتماد نموذج محدد لتشخيص نقاط الضعف المحتملة في المصارف.
3. ما مدى قدرة نموذج CAMELS على أداء دوره في تحقيق السلامة المالية في المصارف.

هل يمكن لهذا النموذج إعطاء إشارات ذات صلة بالسلامة المالية في القطاع المصرفي.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال:-

1. إنه يتطرق إلى أحد المواضيع الحيوية المهمة التي اكتسبت أهمية دولية كبيرة بسبب ما تتعرض له النظم المصرفية في العالم من أزمات ومشاكل مالية ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.
2. إن موضوع السلامة المالية هو جزءاً من استراتيجية اقتصادية أكثر شمولاً تهدف إلى دفع الاقتصاد المحلي والدولي في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو مرتبط بتقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المالية والمؤسسات الداعمة.

3. تطرقه إلى أحد النماذج المصرفية المهمة لمراقبة أداء المصارف من قبل البنوك المركزية وتقويم أداءها للحصول على مؤشرات محددة تحمي النظام المصرفي من احتمالية تعرضه إلى المشاكل والأزمات المالية.

أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:-

1. بناء أساس لإطار السلامة المالية في النظام المصرفي باستخدام نموذج CAMELS الذي هو أحد النماذج الحديثة في النظم المصرفية في العالم. بيان كيفية تطبيق نموذج CAMELS في المصارف العراقية.

فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية:-

(هناك علاقة ارتباط معنوية بين عناصر نموذج CAMELS وبين الاداء المالي في المصارف)

حدود البحث:

تم اعتماد سنة 2007 كحدود زمانية للبحث لكون النظام تم تطبيقه حديثا .

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المصارف العراقية في القطاع المصرفي أما عينة البحث فهي تتمثل في عينة عمدية شملت مصرفين من المصارف العراقية الخاصة .

أدوات جمع البيانات

اعتمد الجانب النظري على المصادر العلمية المتاحة من الكتب والدوريات وشبكة الإنترنت ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

دراسات سابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع السلامة المالية ونموذج CAMELS كأحد المؤشرات المهمة في تحقيق السلامة المصرفية إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع الحيوية المهمة في ظل البيئة المالية المعقدة ونتيجة الازمات المالية العديدة والمتكررة والتي تترك أثراً سلبية في مجالات عديدة واخرها كان الازمة المالية العالمية في عام 2008 .

فمن الدراسات المهمة هي دراسة (Hirtle & Lopez,1999) التي تطرقت الى موضوع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من استخدام نموذج CAMELS وتأثيرها على متابعة المراقبة والإشراف المصرفي ، وقد توصلت الدراسة الى ان نظام تصنيف CAMELS يعمل على تقديم معلومات مفيدة حول الظروف الحالية والمستقبلية للمصارف وانه يساعد في تحديد توقيت وتتابعية الإشراف والمتابعة على المصارف ذات درجات التصنيف المتدنية ، وانه يعطي تبصر أكبر الى الظروف المالية للمصرف .

كما هدفت دراسة (Cole & Gunther,1998) الى المقارنة بين انظمة الرقابة والمتابعة الميدانية والمكتبية من خلال تقويم المحتوى المعلوماتي خلال فحص المصرف بأعتماد نظام CAMEL ، وقد توصلت الدراسة الى ان المحتوى المعلوماتي لنظام CAMEL المستقى من فحص المصرف الميداني يمكن ان يساعد المصرف بشكل سريع في بعض الاجراءات المصرفية ، وان المعلومات المتضمنة في تصنيف CAMEL تعتمد للتنبؤ بفشل المصرف .

في حين تطرقت دراسة (Gilbert & Meyer & Vaughan,2002) الى تحليل ظروف المصارف التي تم تقويمها وفق نموذج CAMELS وتحديد نسبة الفشل في المصارف التي تم تقويمها بدرجات 3، 4، 5 وفق النموذج استناداً الى مدى زمني تراوح بين 1990-1998 . وقد توصلت الدراسة الى ان هناك عدد من المصارف ذات التقويم الرديء قد تعرضت للفشل بعكس المصارف ذات التقويم القوي والجيد .

كما ان دراسة (Santo so & Batunanggar,2007) تطرقت الى موضوع الاستقرار المالي وكيف يمارس كأحد الاهداف الاساسية للبنك المركزي من خلال مناقشة جوانب استقرار النظام المالي ودور وظيفة البنك المركزي في صيانة والمحافظة على

استقرار النظام المالي من خلال الادوات ونظم الرقابة والمتابعة ومؤشرات السلامة المالية ومنها مؤشرات نظام CAMELS الذي يساهم في تحديد موقف المصارف الحالية وتأثيرها على الاستقرار المالي .

المبحث الأول

السلامة المالية في النظام المصرفي

لقد اكتسب موضوع السلامة المالية في النظام المصرفي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بعد الأزمات العديدة التي عصفت بالنظم المالية والمصرفية الدولية وقد تركت آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي للدول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي فيها. سيتطرق هذا المبحث إلى الجوانب المرتبطة بموضوع السلامة المالية وكالاتي:-

أولاً : مفهوم النظام المالي Financial System Concept

قبل التطرق إلى موضوع السلامة المالية لابد من التطرق إلى مفهوم النظام المالي الذي ترتبط به، فالنظام المالي Financial System هو "تجميع الأسواق، المؤسسات، القوانين، التشريعات، الأساليب والتقنيات التي من خلالها يتم تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتحقيق الوساطة المالية، وتقديم الخدمات المالية عبر العالم". (Rose , 2003 , 2)

والنظام المالي هو واحد من أكثر الإبداعات في المجتمع الحديث، وهو الذي يحدد كلاً من كمية وكلفة الائتمان الذي سوف يتاح في الاقتصاد، وما يحدث في هذا النظام له تأثير قوي على صحة وسلامة الاقتصاد الوطني.

وتبرز الأهمية المتميزة للنظام المالي في الحياة اليومية من خلال ملاحظة وظائفه المختلفة التي يؤديها في الاقتصاد، إذ أن له وظائف أساسية هي:- (Rose , 2003 , 7)

.Saving Function

1. وظيفة الادخار

.Wealth Function

2. وظيفة الثروة

- | | |
|---------------------------|----------------------|
| .Liquidity Function | 3. وظيفة السيولة |
| .Credit Function | 4. وظيفة الائتمان |
| .Payments Function | 5. وظيفة المدفوعات |
| .Risk Protection Function | 6. وظيفة حماية الخطر |
| .Policy Function | 7. وظيفة السياسة |

ثانياً : تنظيم المصرف Bank Regulation

تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تنظيماً كثيفاً بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية، وهذا يعكس بشكل كبير الدور الجوهري لها والذي تلعبه في نظام المدفوعات وفي تقديم الائتمان للأشخاص والمنظمات.

وإن مصطلحات التنظيم Regulation والرقابة Supervision تستخدم بعض الأوقات بشكل متبادل ، في حين أنها مختلفة مهنيًا وتقنيًا، فتنظيم المصرف Regulation يشير إلى "الصيغ والإصدارات من قبل الجهات المختصة لقواعد محددة أو لوائح تنظيمية تحت القانون الحاكم لهيكل وإجراءات الصيرفة، بينما الرقابة المصرفية Supervision تركز بشكل رئيسي على الأمان والسلامة للمصارف وتتضمن ملاحظات إشرافية ورقابية مستمرة لضمان أن المصارف تعمل بشكل احترازي ووقائي بالتناسق مع التشريعات. (Fraser & Gup & Kulari , 2001 , 50)

وتتنوع المؤسسات المالية الوسيطة ضمن النظام المالي وتختلف بشكل كبير في أهميتها النسبية مقاسة بموجوداتها المالية الكلية لكن في معظم النظم المالية تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية الوسيطة أهمية ولهذا فهي تخضع لضوابط محكمة من التنظيم كونها تلعب دوراً جوهرياً في تأثيراتها وآثارها المالية والاقتصادية ضمن النظام المالي في أي بلد. " Rose , 2003 , 43 "

ويشكل أساسي هناك خمسة أسباب لتنظيم المصارف هي:-

" Macdonald & Koch , 2006 , 4 "

1. لضمان الأمان والسلامة للمصارف والأدوات المالية.
To ensure the safety and soundness of banks and Financial instruments.
2. لتقديم نظام مالي كفوء وتنافسي.
To provide an efficient and competitive Financial system.
3. لتحقيق الاستقرار النقدي.
To provide monetary stability.
4. المحافظة على سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني.
To maintain the integrity of the nations payment system.
5. لحماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان.
To protect consumers from abuses by credit-granting.

إن الغرض الأساسي للأمان والسلامة في المصارف هو لأجل المحافظة على الثقة المحلية والدولية، حماية المودعين، والمحافظة على الاستقرار المالي، ومع الأمان والسلامة فالنظام المالي سيحقق تخصيص كفوء للموارد الاقتصادية.

ومع أن هدف الأمان والسلامة وتحقيق نظام مالي كفوء وتنافسي هي أهداف مترابطة ، لكن على الغالب هناك أفضلية لهدف الأمان والسلامة على الاهداف الأخرى، وتصمم آليات التنظيم لتحقيق هدف الأمان والسلامة من خلال الرقابة والفحص

Supervision and Examination (Macdonald & Koch , 2006 , 5) .

ويشير " Rose , 2003 , 372 " إلى الأدوار التي يلعبها البنك المركزي في النظام المالي والتي تغيرت عبر الأزمان وإن أهم دور من هذه الأدوار في الوقت الحاضر هو ما يتعلق بالمحافظة على نظام مالي وصيرفي سليم Maintains a sound Banking and Financial System وهو ينشئ ويؤسس نظام صيرفة سليم بالفحص المنظم للمصارف والتأكد من إتباع الضوابط والتعليمات ، لهذا فإن التنظيم يعتمد لتحقيق الأمان والسلامة والاستقرار للمصارف لغرض تحقيق ثقة الجمهور فيها وتجنب الفشل المؤسساتاتي.

كما أن (Mishkin & Eakins , 2000 , 30) قد بينا بأن البنك المركزي يعمل على تنظيم القطاع المالي والمصرفي لضمان سلامته ولغرض حماية الجمهور

والاقتصاد من الفزع المصرفي Bank Panic من خلال اعتماد أنواع مختلفة من التنظيم من بينها (القيود على الموجودات والنشاطات Restrictions on assets and activities) إذ أن هناك قيود توضع من قبل البنك المركزي حول كيفية عمل المصارف وما هي الموجودات التي يمكن أن يحتفظ بها، فقبل أن يضع الجمهور أمواله في المصرف فهو يريد أن يعرف بأن هذه الأموال في مكان أمين وسليم وإن المصرف سوف يكون قادراً على مقابلة التزاماته نحوه وأحد الطرق لعمل هذا هو تقييد المصرف من المشاركة في نشاطات خطيرة، أو تقييد المصرف من مسك موجودات خطيرة معينة، أو على الأقل من مسك كمية أكبر لتلك الموجودات الخطرة مما يبعتها عن العقلانية المصرفية ((Banking Rationality))

ثالثاً : مفهوم السلامة المالية Financial Soundness Concept

تطرق الكتاب والباحثون إلى مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة، فقد أشار إليه (Mishkin & Eakins , 2000,523) بأنه "عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة". إن هذا المفهوم يعكس التركيز الكبير على إدارة المخاطرة في المصارف وقد أوضح بأن هناك أربعة عوامل لإدارة مخاطرة سليمة فيها " Sound Risk Management " تتضمن:-

1. نوعية شروط الإشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة في المصرف.
2. كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي مخاطر ذات أهمية.
3. نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر.
4. كفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والنشاطات المحرمة من قبل بعض المستخدمين.

كما عرفت السلامة المالية بأنها "التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية (Financial Stability) (Review , 2006, 103)

إن هذا التعريف يشير إلى الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية والإشرافية لتحقيق هدفها المرتبط باستقرار نظامها المالي.

في حين عرفها (Flannery ,2007,2) بأنها "وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي).
إن هذا التعريف يوضح السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة بالموشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي.
ويشير البعض إليه من منظور الاستقرار المالي **Financial stability** بوصفه مرادف للسلامة المالية ويعرف بأنه (الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مقابلة متطلباته ومن ثم تعزيز الاداء الاقتصادي وتراكم الثروة)((Gjedrem ,2005,1) .
واعتبر (Santo so & Batunanggar , 2007 , 5) السلامة المالية والاستقرار المالي بكونها مفهوماً واسعاً يبنى على خمسة ركائز هي:-

1. ظروف اقتصاد كلي مستقرة. **Stable macroeconomic Conditions**

2. تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية. **Sound regulation and supervision of Financial institution**

3. أسواق ومؤسسات مالية وسليمة **Sound and efficient Financial institution and markets**

4. بنية تحتية قوية وأمنة. **Safe and reliable Financial infrastructures**

5. شبكات أمان مالي فاعلة. **Effective financial safety nets**

كما أن (Shinasi , 2004 , 2) عرف السلامة والاستقرار المالي بأنها "الحالة التي فيها النظام المالي يخصص موارده بكفاءة بين الأنشطة ويدير ويقدر المخاطر المالية ويمتص الصدمات".

وعرف (Crockett و1997) الاستقرار المالي بأنه ((استقرار المؤسسات والاسواق الاساسية التي تجمل النظام المالي) (Santo so& Batunanggar,2007,5))

وقد بين ان هذا يتطلب :-

- 1- استقرار المؤسسات الرئيسية في النظام المالي مع درجة عالية من الثقة التي تمكنها من مواصلة التزاماتها التعاقدية بدون التدخل او الدعم الخارجي.
- 2- استقرار الاسواق الرئيسية بشكل يمكن المشاركين من الاداء بشكل ينم عن ثقة بالاسعار التي تعكس القوى الأساسية التي لا تتقلب جوهرياً وبصورة ملحوظة خلال الفترات القصيرة .

رابعاً : لماذا النظم المالية السليمة مهمة

Why are Sound Financial Systems important

تشمل النظم المالية للدول المصارف، سوق الأوراق المالية، صناديق التقاعد، شركات التأمين، البنك المركزي، كل هذه المؤسسات والمنشآت تقدم صيغ وإطار عمل لتنفيذ المعاملات الاقتصادية، والمساعدة في نقل الإدخارات إلى استثمارات من خلال ممارسة دور الوساطة المالية، لذلك فإن النظام المالي السليم يعد أساسياً وجوهرياً لدعم النمو الاقتصادي.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن مشاكل النظام المالي يمكن أن تقلل من فاعلية السياسة النقدية، إذ أن هناك كلف مادية كبيرة لإنقاذ المؤسسات المالية ذات المشاكل فضلا عن آثار هروب رأس المال وعمق الركود الاقتصادي Economic Recessions، جميعها عوامل ذات آثار سلبية عند عدم إعطاء موضوع السلامة المالية الأهمية التي يستحقها.

لهذا فإن تأسيس وإيجاد نظام مالي أكثر استقراراً والذي يمكن من خلاله تجنب الأزمات المالية يعد الهدف المهم للبنوك المركزية في الأقطار المختلفة (Mishkin & Eakins , 2000 , 223).

وتسعى المصارف المركزية الى صيانة سلامة واستقرار نظمها المالية مستندة الى ثلاثة اسباب أساسية :- (Santoso&Batnnanggar,2007,4)

- 1- ان المؤسسات المالية وبالاخص المصارف لها ادوار مهمة تؤديها كمؤسسات وسيطة وهي تسلك كأدوات انتقال للسياسة النقدية في الاقتصاد، وهذه المصارف تتعرض جوهريا إلى مستويات عالية من المخاطرة في عملياتها، لهذا فهي تشكل عامل عدم استقرار محتمل مهم للنظام المالي.
 - 2- كل الازمات المالية لها تطبيقات فاجعة للاقتصاد، تدني النمو الاقتصادي والدخل، وهذه الاحداث توجد تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية لو ان سرعة القياس فشلت في تحديد الازمة بشكل سريع وفاعل.
 - 3- عدم الاستقرار المالي يولد كلف مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه او تعديله.
- ونتيجة هذه الاهمية فقدتم في عام 1999 تأسيس المعهد الدولي والمنتدى الدولي التي سميت معهد الاستقرار المالي (FSI) Financial stability institute ومنتدى الاستقرار المالي (FsF) forum Financial stability، وان معهد الاستقرار المالي أسسس من قبل لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية لمساعدة السلطات الرقابية في تقوية نظمها المالية، وان منتدى الاستقرار المالي قصد تحسين الاستقرار في النظم المالية الدولية والتركيز نفسه قد أشر كذلك من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين قدموا برنامج تقويم القطاع المالي Financial sector Assessment program(FSAP) لتقوية النظم المالية لدول العالم، وهو برنامج ركز جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لزيادة فاعلية هذه الجهود في تحسين السلامة المالية للنظام المالي في الدول الاعضاء وقد قدم في أيار عام 1999 (Santos& Batunanggar,) 4, 2007).

خامساً : سياسات تحقيق السلامة المالية Financial Soundness Policies

إن تحقيق والمحافظة على الاستقرار والسلامة المالية للأقطار المختلفة يستوجب تبني سياسة مالية ذات شقين :- " www.QCB.org " الشق الأول: وقائي موجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، ومن الأمثلة على الحالات التي يكون النظام المالي فيها في ضائقة هي:-

1. وجود مشاكل في السيولة.

2. التدهور الذي يعترى نوعية الموجودات نظراً لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة.

" Unperformed Loans"

3. زيادة التركيز الائتماني Credit Concentration في قطاعات عرضة للتقلبات.

وتؤكد الإجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.

الشق الثاني: علاجي في طبيعته ، ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بها.

سادساً : مؤشرات السلامة المالية (FSIs) Financial Soundness indicators

لتفادي الأزمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية في الدول المختلفة والتي تترك آثاراً سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول بدأت المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات سلامة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي لتكون جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية تعرض القطاعات المالية للأزمات، وتشمل هذه المؤشرات جوانب عديدة كـ (جودة الموجودات وكفاية رأس المال والربحية والسيولة).

بدأ الاهتمام بموضوع (مؤشرات السلامة المالية FSIs) في أوائل سنة 2000 من قبل صندوق النقد الدولي استجابة لأزمة السوق المالية في تسعينيات القرن العشرين، وقد كثف نشاطاته في مجال تحليل النظم المالية وفي مشروع مؤشرات السلامة المالية Financial Soundness indicators Project لإيجاد مؤشرات وقائية كلية Macro Prudential indicators لتقييم النظم المالية الدولية وكان الهدف الأساسي

لمؤشرات السلامة المالية FSIs هو للمساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية وللحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم، لغرض التمييز بين النظم المالية الصحيحة والمعتلة، وقد ترافقت هذه الجهود مع إجراءات تحسين ضبط السوق Market Discipline التي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال الممتلك والمحدد من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولي والتي سوف تعزز نشاط وقوة النظام المالي الدولي. ((Financial stability (Review2006,104

وفي عام 2006 اجتمعت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لتحديد لائحة إرشادية تتضمن مجموعة موحدة للمؤشرات لغرض تقويم الاستقرار في النظم المالية الدولية والتي قدمت من قبل صندوق النقد الدولي في الشهر الثاني عشر من عام 2006 فيما يسمى (مؤشرات السلامة المالية (FSI) Financial Soundness indicators). إن إيجاد مؤشرات السلامة المالية هو جزء من تكثيف الجهود الدولية لتقوية استقرار النظام المالي الدولي ، وقد كانت الأزمة المالية المكلفة في تسعينات القرن العشرين قد دفعت إلى المقدمة موضوع أهمية استقرار النظام المالي للدول كمطلب أساسي للرفاهية والازدهار الاقتصادي ، ومن خلال مؤشرات السلامة المالية سعى صندوق النقد الدولي إلى التعاون المستمر مع المؤسسات الدولية واستجابته في زيادة الحاجة لإتاحة البيانات دولياً عن سلامة الأنظمة المالية الدولية.

فضلا عن هذا فإن منع الأزمات أو الوقاية منها يمكن أن يتحسن من خلال تقويم منظم للمخاطر معتمداً على تلك المؤشرات، كما أن هذه المؤشرات سوف توجد الفرص الواسعة للمراقبة المستمرة لاستقرار النظم المالية، وتحديد أي اتجاهات غير مرغوبة فيها أولاً بأول، كما أن صندوق النقد الدولي اعتمد هذه المؤشرات في برامج تقويم القطاع المالي (FSAPs) Financial Sector Assessment Programs لتقويم استقرار النظم المالية لأعضائه.

أما بالنسبة لهذه المؤشرات وتصنيفاتها فهي تغطي (39) مؤشر سلامة مالية لتحقيق الاستقرار المالي لقطاع الصيرفة، منها (12) مؤشر وقائي جزئي indicators Micro Prudential والتي تسمى بـ(المجموعة الجوهرية) The Core Set والتي

تستمد بياناتها من عملية الإشراف والرقابة وهي تمثل مجموعة مؤشرات للقطاع المصرفي السليم والصحيح، ويوضح صندوق النقد الدولي بأن هذه المجموعة من المعلومات ينبغي ان تجمع من قبل الدول الاعضاء في الصندوق، وان هذه المؤشرات هي الوجه الاخر لنظام CAMELS واسع الانتشار دوليا الذي يغطي الجوانب المتنوعة التي هي وثيقة الصلة بالمخاطرة مثل راس المال، نوعية الموجودات، الادارة، الارباح، السيولة، والحساسية الى التقلبات الاقتصادية.

((HIRle &lopez,1999,6)) ((Santo so &batuanggr ,2007,12))

((W W W-World bank.org))

أما المؤشرات الاخرى فهي(27) مؤشر سلامة مالية أضيفت الى المجموعة وتسمى بالمجموعة المساعدة او الداعمة ((encouraged set)) وهي مؤشرات إضافية وتسمى مؤشرات وقائية كلية ((macro prudential indicators)) وهي للمؤسسات المالية الاخرى والمؤسسات غير المالية.

وتمثل المصطلحات الفنية لمؤشرات المجموعة الجوهرية الصندوق النقد الدولي الاتي:-

1- كفاية راس المال capital adequacy

- راس المال الى الموجودات الموزونة بالمخاطرة
- راس المال الاساسي الى الموجودات الموزونة بالمخاطرة
- صافي تخصيصات القروض المتعثرة الى راس المال

2- نوعية الموجودات Assets quality

- القروض المتعثرة الى مجموع القروض الاجمالية
- التوزيع القطاعي للقروض الى القروض الكلية

3- الارباح EARNINGS and profitability

- العائد على الموجودات
- العائد على حق الملكية
- هامش الفائدة لاجمالي الدخل
- المصاريف من غير الفائدة لاجمالي الدخل

4- السيولة Liquidity

- الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات

- الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل

5- الحساسية الى مخاطرة السوق sensitivity to market risk

- صافي الموقف في التحويل الخارجي الى راس المال

المبحث الثاني
نظام تصنيف CAMELS
CAMELS Rating system

إن الجهات الرقابية والإشرافية تختبر وتفحص المصارف وتقدم لها التوجيهات الإشرافية التي تتطلب تغييرات في سياسات توظيف الأموال فيها، وإن الهدف من ذلك هو لضمان الأمان والسلامة للنظام المصرفي بتحديد المشاكل قبل تدهور المركز المالي للمصرف إلى النقطة التي يصبح فيها معسراً ويتعرض للفشل.

وتقيم السلطات الإشرافية الممثلة بالبنوك المركزية المركز المالي لكل مصرف لتحديد المخاطر التي تواجههم، وهم يقيمون المصارف استناداً إلى نظام تدريب المؤسسات المالية الذي يشمل ستة أصناف عامة للأداء والذي يعرف بـ CAMELS Model أو CAMELS System.

إن تحقيق الأمان والسلامة المصرفية كأحد أهداف البنوك المركزية المهمة في الوقت الحاضر دعاها لتطبيق هذا النموذج كنظام لتصنيف مستويات أداء المصارف وتحديد درجة المخاطرة فيها.

سيتطرق هذا المبحث إلى الجوانب المهمة المرتبطة بهذا النظام .

أولاً : تعريف نظام تصنيف CAMELS

إن التغيير في البيئة المالية للمؤسسات المصرفية قد أدت إلى تحولات رئيسية في التفكير حول عمليات مراقبة المصارف التي أعطت تركيزاً كبيراً على تقويم السلامة المالية لعمليات إدارة المصرف آخذين بنظر الاعتبار المخاطرة، وإن هذا التحول في التفكير قد انعكس في تركيز جديد على إدارة المخاطرة من خلال اعتماد نموذج حديث ألا وهو CAMELS System (Mishkin&Eakins, 2000, 523).

يمكن تعريف نظام CAMELS بأنه "وسيلة إشرافية Supervisory Mean للتحقق من أن المصارف تعمل بشكل جيد وأنها قد تحتاج إلى إشراف ومراقبة دقيقة وشديدة الحرص www.rbap.org"

كما يعرف بأنه لفظة لأوائل حروف Acronym يعتمد ستة مجالات للتقويم حول نشاطات المصرف بهدف تحقيق سلوك عقلاني في إدارة توظيفات امواله (Mishkin & Eakins , 2000,522).

إن هذا التعريف يركز على الهدف الأساسي من نظام التصنيف الذي يسعى إلى تحقيق العقلانية في إدارة الأموال.

وعرفه "Fraser & Gup & Kolari , 2001 , 50" بأنه "نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية".

إن هذا التعريف يسعى إلى تحقيق الموائمة بين أداء المصرف واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي.

وكذلك عرف بأنه "نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة. " www.Bis.org

يوضح هذا التعريف الاتجاه الشمولي الموحد لتصنيف المصارف لتحديد المصارف ذات المشاكل.عندما سلطات الرقابة المصرفية تقيمه اعتمادا على ستة عوامل لإدارة المخاطر التي تواجهه. بالتركيز على العناصر أو العوامل التي يتم الاعتماد عليها في إجراء عملية التقويم أو التصنيف للمصارف ضمن النظام المالي ، منصرفاً إلى إدارة المخاطر الكامنة في تلك العناصر وكيفية التصدي لها.

كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه "منتج رقابي يقيم مجالات مختلفة من عمليات المصارف التجارية لتحديد السلامة المالية لنشاطاته " www.imf.org وعرفه ((Hirtle& Lopez ,1999,3)) بأنه تصنيف عددي لجودة الظروف المالية للمصرف ، مظاهر المخاطرة ، والاداء الكلي)).

وعرف ايضا بأنه(تصنيف رقابي للظروف الكلية للمصارف يستند الى القوائم المالية لها وعلى الفحص الميداني من قبل السلطة الرقابية))(www.en.wiki)) pedio.orgواوضحت الموسوعة بأن التصنيف يتدرج من رقم 1 الاقوى الى رقم 5

الاضعف وهو تصنيف لتقويم الادارة العليا للمصرف لانقاذ المصارف بالنسبة للتي لها تصنيف سيئ.

مما تقدم يمكن لنا تحديد تعريف لنظام CAMELS بأنه "نظام رقابي موحد فعال لتقويم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي".

ثانياً : عناصر نظام CAMELS System Components

تستخدم السلطات الرقابية ستة عناصر أو مكونات أساسية لتقويم الأمان والسلامة للمصارف معتمدة على درجة Score لكل من هذه العناصر ، وهو نظام تصنيف وتقويم لعدة عناصر حروفها الأولية تشير إلى كلمة (CAMELS) حيث كل حرف يشير إلى عامل مختلف، فلو نظرنا إلى واقع المصارف نجد مثلاً أن مصرفين لهم تقريباً نفس حجم الأعمال في السوق مع نفس قاعدة الزبائن والظروف الاقتصادية ، كما نجد أن أحدهما يبقى والآخر يفشل ، ماهي الحسابات لهذه النتيجة المختلفة؟ هذا السؤال ليس سهل الإجابة ، إذ أن النجاح أو الفشل للمصارف يعتمد بشكل كبير على مجموعة من العناصر المهمة التي يتمثل معظمها في نظام (CAMELS). www.dallasfed.org. إن نظام CAMELS يحدد الجودة الكلية لموقف المصرف من خلال عناصره التي تشير إلى (5, 2006, Macdonal & Koch) (Fraser & Gup & Kolari) (51, 2001)

C :	Capital adequacy	كفاية رأس المال
A :	Asset quality	جودة الموجودات
M :	Management quality	جودة الإدارة
E :	Earning	الأرباح
L :	Liquidity	السيولة
S :	Sensitivity to market risk	الحساسية إلى مخاطرة السوق

وتعمل الجهات الرقابية على تقويم المصارف من خلال العناصر أو المكونات السابقة، فعنصر أو مكون رأس المال **Capital Component** يشير إلى مقدرة المصرف في المحافظة على رأس المال متناسب مع طبيعة ومحتوى كل أنواع المخاطر ومقدرته لتحديد، قياس، مراقبة والسيطرة على تلك المخاطر، أي إنه يشير إلى قيمة رأس المال التنظيمي الذي تتطلبه المصارف لحمايتها.

في حين ان عنصر جودة الموجودات **Assets quality** يعكس قيمة مخاطرة الائتمان الموجودة والمرتبطة بمحفظة القروض والاستثمارات وكذلك نشاطات بنود خارج الميزانية **Off-Balance Sheet items**، كما أنها تؤثر الحجم النسبي لمشاكل وخسائر القروض، شروط الائتمان والتوثيق المعتمد لضمان الائتمان والقروض من قبل المصارف.

أما بالنسبة لعنصر جودة الإدارة **Management quality** فهو يعكس كفاءة مجلس الإدارة ونظم الإدارة العليا وإجراءاتها لتحديد، قياس، مراقبة ورقابة المخاطر، ومدى وجود واستخدام السياسات والعمليات لإدارة المخاطر ضمن أهداف الإدارة العليا، إذ إن جودة الإدارة تقيم في ضوء رقابة سياسات المصرف وأدائه، من خلال ملاحظة والتعرف على سياسات المصرف المتعلقة بالائتمان، الاستثمارات، رأس المال، السيولة، الودائع، والموازنات العامة لتحديد فيما إذا كان المصرف سائراً بشكل جيد، وهو مقياس جوهري للنجاح المؤسسي.

كما أن عنصر الأرباح **Earning Component** لا يعكس فقط كمية واتجاه الأرباح لكن كذلك العوامل التي ربما تؤثر على احتمالية أو نوعية الأرباح.

ويعكس عنصر مكون السيولة **Liquidity component** كفاية المصادر المالية والمحتملة للمصرف في مواجهة احتياجات السيولة وفي إدارة الأموال.

وبالنسبة للعنصر الأخير وهو الحساسية لمخاطر السوق **Sensitivity to Market Risk** فهو يعكس الدرجة التي يمكن أن تؤثر فيها التغييرات في معدلات الفائدة، معدلات التحويل الخارجي، وأسعار أدوات الملكية عكسياً على الأرباح أو على رأس المال الاقتصادي **Economic Capital**، كما أنها تأخذ بالاعتبار مقدرة المصرف

لتحديد، قياس، مراقبة، والسيطرة على مخاطر الأسعار، ومخاطرة السوق ترتبط أساساً بحساسية الدخل وحق الملكية للتغيرات في معدلات الفائدة. وفيما يتعلق بنظام التصنيف هذا فقد تم تبنيه في 13/11/1979 من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي، وبعد عدة سنوات أثبت بأنه أداة إشرافية ورقابية فعالة لتقويم السلامة للمؤسسات المالية على أساس موحد، وكان النظام ابتداءً يشمل خمسة عناصر ضمن مصطلح نظام CAMEL وفي عام 1997 تم إضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية إلى مخاطر السوق فأصبح يطلق عليه نظام التصنيف CAMELS.

ثالثاً : مستويات التصنيف Level of Rating

تحت نظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد Uniform Financial Institution Rating System (UFIRS) فإن كل مصرف يخضع لتصنيف عددي لكل مكون من المكونات الستة لنظام CAMELS، والبنك المركزي من خلال سلطته الرقابية يضع مستوى تقويم كل عنصر ضمن مسؤولية فريق التفتيش والرقابة الميدانية وإن تقويم العناصر الستة يأخذ اتجاهها تنازلياً بحيث يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء والمستوى الخامس أدنى مستوى في الأداء، أي أن السلطة الإشرافية على المصارف تحدد لكل مصرف علامة على مقياس يتدرج من علامة (1) أي أن المصرف (ممتاز) إلى علامة (5) والتي تشير إلى أن المصرف (ردي) وهذه التصنيفات أو الدرجات هي: - " Rose & Hudgins , 2006 , 528 "

- | | |
|-------------------|---------------|
| 1. Strong | أداء قوي |
| 2. Satisfactory | أداء مرضي |
| 3. Fair | أداء مقبول |
| 4. Marginal | أداء هامشي |
| 5. Unsatisfactory | أداء غير مرضي |

أي أن التصنيف العددي يحدد استناداً إلى حكم المفتش لكفاية رأس المال/ جودة الموجودات، جودة الإدارة. سجل الأرباح، موقف السيولة والحساسية للتعرض إلى مخاطر السوق، وكل الأبعاد الستة للأداء تجمع في تصنيف عددي كلي موحد. يتم الوصول إليه من خلال أخذ مجموع تصنيف كل عنصر من العناصر الستة التي يتم تقييمها من درجة 1 إلى 5.

كما أن هذا التصنيف يعتمد على القوائم المالية للمصرف والفحص المكتبي للمراقبين والمفتشين وهو لا يرتبط بالجمهور لكن فقط للإدارة العليا للمصرف للحيلولة دون فشل المصرف الذي لديه تصنيف سيئ. ومن خلال تحديد درجة التصنيف للمصارف وفقاً للنموذج يتم تحديد طبيعة الظروف المالية للمصرف وكذلك آلية المتابعة والرقابة الاشرافية التي يعتمدها البنك المركزي وكما موضحة في الجدول رقم (1).

جدول (1) تصنيف عناصر CAMELS

درجة تصنيف	طبيعة أوضاع المصارف
1	المصارف سليمة وفق كل الاعتبارات
2	المصارف سليمة ومستقرة وهي ممثلة ومتوافقة بشكل جوهري مع القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية.
3	المصارف تظهر بعض الحاجة لتركيز الاشراف في واحد او اكثر من عناصر التقويم وتتطلب اشرافاً اكثر من الاعتيادي وربما تتضمن فرض أنشطة وفعاليات محددة.
4	المصارف عموماً تظهر ممارسات غير سليمة وغير آمنة والمخاطرة تستدعي الحاجة لأموال تأمين الودائع.
5	المصارف تظهر ممارسات غير آمنة وغير سليمة بشكل واسع وفشل المصرف محتمل بشكل كبير.

Sources :www.fed partnership.gov

رابعاً : مزايا نظام تصنيف CAMELS

- هناك العديد من المزايا التي يحققها نظام تصنيف CAMELS والتي تتمثل في الآتي:-
- 1- توفير مدخل شمولي وموحد لتقويم اداء المصارف
 - 2- عرض وجهة نظر السلطة النقدية المبنية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية .
 - 3- تحسين الرقابة المالية واعطاء اشارات عن مركز المصرف المالي، تقويم افضل لنقاط القوة والضعف فيه .
 - 4- تحليل دقيق للآثارالمحتملة التي قد تنجم عن الازمات المالية .
 - 5- اعطاء صورة واضحة عن مستوى السلامة المالية والمصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في البلد .
 - 6- يساعد نظام التصنيف السلطة الرقابية في تحديد المصارف التي هي في حاجة الى العناية والاهتمام .

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تم دراسة وتحليل نظام الاشراف والمراقبة المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي في دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان. فنتيجة لتطور القطاع المصرفي في العراق الذي تنامي بشكل كبير منذ صدور القانون رقم 12 السنة 1991 الذي سمح للقطاع الخاص بانشاء المصارف الخاصة اذ تم تأسيس العديد من المصارف التي وصل عددها الى 33 مصرف خاصا نهاية عام 2008. وفي ظل التطورات التي حصلت في القطاع المصرفي في العراق وانتقاله من نظام الاقتصاد المخطط الى اقتصاد الية السوق وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم بكل ما يحمله من متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية، فقد حاول البنك المركزي العراقي متابعة التطورات الحاصلة في هذا القطاع والعمل على تحقيق سلامة المالية من التعرض الى الازمات والمشاكل المالية ولهذا فقد عمل البنك المركزي العراقي ومن اجل تحقيق اهدافه واغراضه الاساسية التي تمثل اسبقية متقدمة منها وهو موضوع السلامة المالية لغرض احكام الرقابة على المصارف الخاصة.

ومن ضمن الاجراءات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي ابتداءً من عام 2006 هو اعداد دليل تفتيش في ضوء وسائل الرقابة الحديثة من خلال تطبيق المعيار الوطني لتصنيف المصارف وفقاً لنظام CAMEL بأعتماد الاساليب النوعية والكمية، ولغرض تقرير فاعلية تطبيق هذا النظام بما ينسجم والمعايير الدولية التي يلتزم بها البنك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كون العراق عضوا فيها فقد اتخذ عدداً من الاجراءات لتطوير المصارف وبالاخص المصارف الخاصة لضمان تطبيق هذا النظام بما يؤدي الى سلامة النظام المصرفي في العراق ومن وهذه الاجراءات:

1- السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ومكاتب في العراق والدخول كمشارك في

رؤوس اموال المصارف الخاصة وبدون حدود.

2- اعداد لائحة ارشادية لتصنيف الائتمان فيما يتعلق بعنصر (نوعية الموجودات)

والزام المصارف لوضع المخصصات المالية اللازمة لمواجهة مخاطره وفقاً

للتصنيف الدولي المتعارف عليه واعتبارا من عام 2007 اذ تم تصنيف الائتمان ومخصصاته كما هو محدد في جدول (2):-
جدول (2) تصنيف الائتمان المصرفي

نوع الائتمان	المخصصات	الفترة
الائتمان الممتاز	بدون مخصص	
الائتمان الجيد	2% من مجموع مبالغ الائتمان	غير مجدول
الائتمان المتوسط	10% من مجموع مبالغ الائتمان	اقل من 90 يوم
الائتمان دون المتوسط	25% من مجموع مبالغ الائتمان	اكثر من 90 يوم واقل من 180 يوم
الائتمان الرديء	50% من مجموع مبالغ الائتمان	180 يوم
الائتمان الخاسر	100% من مجموع مبالغ الائتمان	اكثر من سنة

المصدر: اللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي

3- زيادة رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة بما لا يقل عن (50) مليار دينار عراقي او ما يعادل (35) مليون دولار.

4- استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهياكل التنظيمية للمصارف لغرض متابعة مدى التزام المصارف بالقوانين واللوائح التنظيمية والقواعد المصرفية والتحويلة وتكليفه برفع تقارير دورية بذلك لمجلس ادارة البنك المركزي العراقي ومجلس ادارة المصرف.

5- اصدار اللوائح التنظيمية الخاصة بتطبيق قانون المصارف ومنها كفاية راس المال، الاستثمار المصرفي، تصنيف الائتمان، النسب القانونية الخاصة بالائتمان.

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على تطبيق نظام التصنيف CAMEL من خلال قسم التفتيش الميداني وقسم التدقيق المكتبي بأعتماد درجات التصنيف وكالاتي:-

التقويم	الدرجة
ممتاز او قوي	1
جيد جدا	2
جيد	3
حدي	4
ضعيف	5

6- وذلك من خلال عدد من النسب المالية لقياس مؤشرات الاداء لعناصر التقويم CAMEL وقد تم اختيار مصرفين تم تقويمهم وفق نظام CAMEL لعام 2007 من قبل البنك المركزي العراقي /مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان وكان تصنيفهم كما هو محدد في جدول (3):-

جدول (3) تصنيف نظام CAMEL للمصارف عينة البحث

نظام التصنيف الموحد	مصرف 1	مصرف 2
المكونات CAMEL	5	2
رأس المال C	5	1
جودة الاصول A	5	2
الادارة M	5	2
الربحية E	4	2
السيولة L	3	1

وقد تم احتساب معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات بالنسبة للمصرفين للسنوات 2007/2006 وذلك لغرض تحديد مدى وجود علاقة بين معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وبين درجة تصنيف المصرف وفق نظام التصنيف CAMEL وكما هو مدرج في جدول (4):

جدول (4) معدل العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات لعينة البحث

ROA	ROE	
-----	-----	--

2007	2006	2007	2006	
%1.7	%10.31-	%5.74	%29.58-	مصرف 1
%7.4	%0.3	%24.85	%1.6	مصرف 2

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ان معدلات العائد للمصرف الاول كانت سالبة في عام 2006 وذلك لتحقيق خسارة للمصرف في تلك السنة مقدارها (2744338000) دينار وفي سنة 2007 كانت معدلات العائد منخفضة، في حين ان المصرف الثاني كانت معدلات العائد مقبولة في سنة 2006 ومرتفعة في سنة 2007 اذ حقق صافي ربح مقداره (497789000) دينار في عام 2006 و (9680381000) دينار في عام 2007 مما يعطينا دلالات ومؤشرات على ان المصرف الذي كان تصنيفه ضعيفا كان ضعيفا ايضا في معدلات العائد وان المصرف الذي كان تقيمه جيد جدا كان ذو معدلات عائد جيدة ايضا مما يدل على وجود علاقة بين معدلات العائد وبين درجة التصنيف للمصارف.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ان تحقق هدف البحث وهي كالآتي:-

أولاً: الاستنتاجات : تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات التي تشمل الآتي:

- 1- ان التوسع السريع في صناعة الخدمات المالية وعولمة الاسواق المالية قد عززت فرص النمو الاقتصادي، وزادت كذلك المخاطر في القطاع المالي ووضحت بقوة التحديات في صيانة استقرار النظام المالي، ولذلك فقد اصبح موضوع استقرار النظام المالي أحد بنود جدول الاعمال على المستوى المحلي والدولي.
- 2- ان النظام المالي المستقر لا يسهل فقط كفاءة الوساطة المالية وتخصيص الموارد لكن كذلك يمنح قناة فاعلة لانتقال آليات السياسة النقدية.
- 3- تطبق السلطة الرقابية في البنك المركزي العراقي نموذج تصنيف CAMEL وليس CAMEL بعدم تطبيق المكون السادس وهو الحساسية الى مخاطر السوق.
- 4- يعد نظام تصنيف CAMELS من الاساليب الاشرافية الفاعلة لتقويم اداء المصارف وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية ومدى قدرتها على التكيف. مع أي متغيرات ذات علاقة بنشاطها، كما انه يضمن ان المصارف تسير في الاتجاه الصحيح او عكسه.
- 5- يهي تطبيق نظام CAMELS التعرف على عناصر القوة والضعف في اداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية الخاصة بالانذار المبكر Early warning system.
- 6- امكانية الاعتماد على نتائج التقويم لنظام CAMELS في عملية التخطيط للتفتيش على المصارف بالتركيز على عناصر الضعف في اداءها او التخطيط

- لمهام فحص محدودة لعنصر او اكثر من عناصر الضعف في اداء المصارف وكذلك تحديد دورية التفتيش على المصارف ذات التقويم الضعيف.
- 7- يطبق هذا النظام بشكل موحد على كافة المصارف من قبل قسم الرقابة الميدانية في البنك المركزي العراقي ويتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصارف اعداد تقويم لاداء المصارف وفقاً لهذا النظام.
- 8- يقوم فريق التفتيش بوضع مستوى التقويم لكل عنصر من عناصر النموذج في حيث ان التقويم النهائي يكون من مسؤولية رئيس القسم الرقابة الميدانية بالتعاون مع المفتش المسؤول.
- 9- هناك ادلة ومؤشرات على وجود ترابط بين معدلات العائد التي تحققها المصارف وبين درجة التصنيف وفق نظام CAMELS.

ثانياً: التوصيات:-

- يمكن ايراد عدد من التوصيات التي تخدم هدف البحث وكالاتي :-
- 1- يجب على كل مصرف ان يحقق الالتزامات المالية المتعلقة برأسماله لضمان استمرار الثقة فيه اذ لا يمكن للمصرف غير الملي ماليا ان يخدم اهدافه واقتصاده الوطني.
 - 2- يجب ان لا يقتصر دور السلطة الرقابية على جهود حل المشاكل وعلاجها وانما ينصب كذلك على الجهود الوقائية والتحسب قبل حدوث المشاكل.
 - 3- قيام البنك المركزي العراقي بتطوير مؤشرات السلامة المالية استجابة الى حاجة تقويم متانة وقوة النظام المالي والمصرفي.
 - 4- ضرورة قيام البنك المركزي بتقويم اداء المصرف لتحقيق هدف السلامة المالية وفق نموذج CAMELS بأضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية الى مخاطر السوق.
 - 5- قيام البنك المركزي العراقي بتحديد آلية للاشراف والمتابعة للمصارف التي يكون تقويمها رديئا وذلك بتحديد لجنة خاصة من المراقبين تمارس نشاطها في المصارف وفق ضوابط ولوائح ارشادية محددة فيما يتعلق بنشاط الائتمان والاستثمار المصرفي.

المصادر

اولا: التقارير والوثائق:

- 1- التقرير السنوي الخامس عشر لمصرف الاستثمار العراقي
- 2- التقرير السنوي الثالث عشر المصرف المتحد للاستثمار .

ثانيا: المصادر الأجنبية:

- 1- Cole, Rebel A. & Gunther, Jeffery w., (1998)-predicting bank failures A comparison of on-and off- site Monitoring systems – Journal of Financial services Research.
- 2- Crockett, Andrew (1997),-why is financial stability a Goal of public policy – federal Reserve Bank of Kansas city ,Economic Review ,Fourth quarter.
- 3- Deutsche Bundes bank, (2006)- Financial soundness indicators – Financial stability Review ,Frankfort.
- 4- Flannery ,Mark J,(2007) –supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues – federal Reserve Bank of Atlanta ,fist and second quarters.
- 5- Fraser,Donald R.& Gup,Benton E.&Kolari, James w.(2001),- Commercial Banking (The mang ement of Risk)- south western college publishing ,2nd .ed. u.s.A.
- 6- Gilbert, R.Alton & Meyer, Andrew p.&vaughan Mark D., (2002)- Could CAMELS Downgrade Model improve off –site surveillance –federal Reserve Bank of st. louis.
- 7- Gjedrem, svein (2005)-The Macro prudential approach to financial stability-, Bis Review ,34.
- 8- Graeve, De&kick,T.&koetter,M. (2007)Monetary policy and Financial stability,
- 9- Hirtle, Beverly J&lopez;Jose A-,1999-supervisory Information and the Frequency of bank Examinations – Federal Reserve Bank of New York – Economic policy Review.
- 10- INTERNATIONAL MONTARY FUND www imf-org ,(2004),-Compilation GUIDE ON Financial soundness indicators-washing ton available at [http:// http:WWW.worl bank .org](http://http:WWW.worl bank .org).

- 11-International Monetary Fund and the world Bank ,(2005)-
Financial Sector went hnd book _The world bonk, Washington ,
arailableat
- 12-Macdonald, S.SCott &koch ,Timothy w.2006 –Management , of
Banking –THomsn south- western corporation ,6th.ed. u.s.A.
- 13-Mishkin,Frederic s-&Eakins,stanley G,(2000)Financial Markets
and institutions –Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed. u.s.A.
- 14-Rose,peters.(2003)-Money and Capital Markets- MCGraw hill
Inc. &th. Ed. U.s.A.
- 15-Rose,peter s.& Hudgins ,Sylvia c-(2005) Bank Management and
Financial services –Mcgraw –Hill international edition ,6th.ed.
u.s.A.
- 16-santoso,wimboh&Batunanggar, sukarela (2007) Effective
financial system stability Framework –The SEACEN centre –
Kuala Lumpur. Malaysia.

ثالثاً : شبكة الانترنت

- 1-www.dallasfed.org
- 2-www.imf.org
- 3-www.QCB.org
- 4-www.world bank .org.
- 5-www.rbap.org
- 6-www.Bis.org

Using CAMEL'S Rating System in Achieving Financial Soundness in Banks

Ass.Prof.Dr. S. M. A. AL-Imam

ABSTRACT

The research aims to determine the CAMELS rating system role as one of uniform Banks evaluation systems with its sixth elements in verifying financial soundness in banks which become one of the significant subject which has an academic and bankers interest all the same through the dynamics and complexity Financial and Banking Environment, and what this environment faces from crises influence on banking and financial sector in deferent countries.

As ample was chosen from private banks in Iraq to verify the research aim, the research concluded that there is a relation between Camels rating system results and financial Soundness in banks measured by Finical performance indicators, and the research recommended the necessity which the central bank has to determine the mechanism for supervising the bank which have a bad evaluation to preserve the financial soundness of the financial system.